قرينة التعدية دراسة في ضوء نظرية النّحو الوظيفي

أ.د. آلاء عبد نعيم/ قسم اللغة العربيّة

كليّة الآداب/ جامعة واسط

التعدية في النحو الوظيفي:

تعد القرينة ظاهرة لفظية، أو معنوية يتم بوساطتها الوصول إلى أمن اللبس الناشيء من تركيب المفردات بعضها مع بعض في سياقات متقاربة لفظاً أو معنًى . فالقرينة ((تؤخذ من لاحق الكلام الدال على خصوص المقصود أو سابقه))[١].فهي تُعني كشف المعنى للوصول إلى المراد؛ لذا فالقرينة تكون ملازمة للخطاب فهي الدليل لكشف المعنى في النَّص ، وفقدانها يحول دون الوصول إلى معرفة المراد من النص . وهذه القرائن سواء أكانت لفظية أم معنوية تعمل متضافرة على تحقيق المعنى الوظيفي ؛ كونها تمثل الأجزاء التَّحليلية التي يعتمدها التَّركيب اللغويّ في الكشف عن مكوناته وعناصره المتشكلة في السياق.

والتعدية قرينة معنوية بابها المفعول به ؛ فهي علاقة قائمة بين الحدث (الفعل) وبين المفعول به). فوظيفة المفعول به هي تخصيص الاسناد وتقييده ، وهذه الوظيفة لا تتحصل إلا بكون الفعل متعدياً ، أمَّا الفعل اللازم فيتركز حديثه عن الفاعل وحده ، دون علاقته بمفعوله . والأفعال اللازمة هي التي لم تتعدّ إلى مفعول ، أمَّا إذا تجاوزت الأفعال في دلالتها الفاعل ؛ ليقع تأثيرها على غيره فإنها تدخل تحت تصنيف الأفعال المتعدية . وقد يكون هذا التعدي مباشراً بأن يكون ثمة مفعول ، أو غير مباشر بل يتعدى بوساطة وسائل أساسية للتعدي ، ومن أهم هذه الوسائل ؛ أحرف الزيادة ،والتضمين، وحروف الجر .

تعدّ حروف الزيادة من الوسائل الأساسية لتعدية الأفعال ، فبمقتضاها ينقل اللازم من الأفعال إلى صيغة التعدي ، وينقل ذو المفعول الواحد إلى اثنين ، وذو المفعولين إلى ثلاثة ، فتتضافر المادة والبناء على إعطاء معنًى جديد ، يرجع إليه سبب التعدي[٢] ومن هذه البنى المزيدة بنية (استفعل) وبلحاظ قوله تعالى:((... وَإِنْ أَرَدْتُمْ أَنْ تَسْتَرْضِعُوا أَوْلادَكُمْ ...)) . فالأصل في الفعل (رضع) التعدي ، وقد ورد بتلك الصيغة في الآية نفسها في قوله: ((وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ)) ، بيد أن هذا الفعل قد اشتمل على مفعولين في قوله تعالى : ((وَإِنْ أَرَدْتُمْ أَنْ تَسْتَرْضِعُوا أَوْلادَكُمْ ...)) . والذي مكنه من ذلك التعدي دخول أحرف الزيادة على بنيته ، فأصبح من الأفعال المتعدية إلى مفعولين، لكن هذا التعدي في هذا النوع من الأفعال قد أثار مشكلاً ، تركز هذا الشكل فيما إذا كانت هذه الأفعال تتعدى بنفسها أم بوساطة أحرف الجر ، وكان قوام هذا الإشكال ، حمل باب الأفعال المتعدية بوساطة على باب الأفعال المتعدية في الأصل إلى مفعولين

لقد أشار سيبويه إلى جواز التعدي في مثل هذه الأفعال قائلاً : ((... فإن شئت اقتصرت على المفعول الأول وإن شئت تعدى إلى الأول وذلك قولك : ((أعطى عبد الله زيداً درهماً وكسوت بشراً الثياب الجياد ، ومن ذلك : اخترت الرجال عبد الله ، ومثل ذلك قوله عزّ وجلّ : ((واختار موسى قومه سبعين رجلاً))[٣] . وسميته زيداً ... ومنه قول الشاعر[٤]:

استغفرُ اللهَ ذَنباً لسْتُ مُحْصِيهِ رَبَّ العبادِ إليهِ الوجْه والعَمَل .

إنما فصل هذا إنها أفعال توصل بحروف الإضافة فنقول : ((اخترت فلاناً من الرجال... وأستغفرُ الله من ذلك ، فلمّا حذفوا حرف الجر عمل الفعل))[٥].

ويمكن القول بالنظر إلى قول سيبويه : إن منشأ هذا الإشكال إنما يكمن في تباين مفعولي الأفعال المتعدية إلى اثنين ، إذ يفهم من كلام سيبويه أن تلك الأفعال إنما تكون على خبرين :

أحدهما: ما يتعدى إلى المفعولين بصورة مباشرة ، وهي الأفعال التي تنصب مفعولين في الأصل ؛ أي أفعال اليقين ، والشك ، والرجحان .

الثاني : ما يتعدى إلى المفعول الثاني بصورة غير مباشرة ، بل عن طريق حرف الجر، ولهذا أشكل الأمر في قوله تعالى : ((أن تسترضعوا أولدكم ...)) حتى اختلف في تخريج مفعولي (تسترضعوا) على قولين :

الأول : وذهب فيه الزجاج إلى أن المعنى هو : ((أن تسترضعوا لأولادكم غير الوالدة))[٦]. وعليه أجمع الجمهور على أن استفعل يتعدى إلى اثنين ، الثاني منهما بحرف الجر وحذف من قوله (أولادكم) والتقدير : (لأولادكم) ... ويصير نظير استغفر الله من الذنب ، ويجوز حذف (من) فنقول : الذنب [٧].

الثاني : قول الزمخشري : ((قال أسترضع فنقول : من أرضع يقال : أرضعت المرآة الصبي واسترضعتها الصبي متعدية إلى مفعولين كما تقول : أنجح الحاجة واستنجحته الحاجة والمعنى : أن تسترضعوا المراضع أولادكم ، فحذف أحد المفعولين للاستغناء كما تقول : استرضعت المرأة الولد ... كما تقول : استسقيت زيداً الماء واستطعمت عمراً الخبز ... فكما أن الخبز والماء منصوبان وليسا على إسقاط الخافض كذلك أولادكم منصوب وليس على إسقاط الخافض))[٨]. ولا مناص من القول: إن ما استدل به أصحاب القول الثاني من أمثلة ، وإن كانت قياسية لا يمكن عدها معياراً للحكم على تعدي الفعل في الآية المباركة تعدياً مباشراً ؛ إذ لا تستبعد صورة اختلاف الفعلين في التعدي ؛ فالفعل (تسترضعوا) تعدى إلى مفعوله الثاني بوساطة حرف الجر ، أما الفعلان ؛ (آستسقيت ، وآستطعمت) فقد تعدّيا إلى مفعولهما الأول بحرف الجر وليس كما قيل: إنهما منصوبان وليس على إسقاط الخافض ، وعندما سقط الخافض من هذه المفاعيل عمل الفعل فيها هكذا :

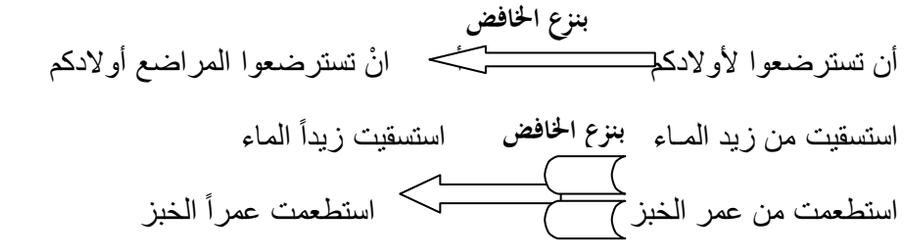

في حين يرى ابن بعيش أن الخافض وإن سقط باق في التقدير؛ لأن المعنى عليه قال فقولهم (أمرتك الخير)، اصله (أمرتك بالخير) ؛ لأن الفعل لا يتعدى إلا بحرف الجر فإذا ظهر حرف الجر كان الأصل . وإذا لم يذكر كان على تقدير وجوده و اللفظ به، لأنَّ المعنى عليه ، واللفظ محوج إليه [٩]. إنَّ طلب الخفة والإيجاز والتوسع في الاستعمال أسباب أدت إلى سقوط حرف الجر الذي يتعدى به الفعل اللازم ، حتى غدت هذه الأفعال وكأنها تعدت بنفسها[١٠] . وفي هذا تسويغ ما ذهب إليه الزمخشري .

لقد ماز النحاة ما يتعدى إلى أحد مفعوليه بحذف الجار ، فقالوا : انه منصوب بنزع الخافض على الاتساع فاشبه المنصوب بفعل متعد . وليس كذلك ؛ لأن ثمة فرقاً بين ما ينصب بفعل يباشر المفعول فيقع حدثه عليه . وبين ما ينصب بفعل لا يباشر المفعول لقصوره عن تجاوز ما على سواه وانما يعمل فيه النصب بعد حذف الجار على الاتساع والعرب تتسع في الكلام فتوجز بالحذف فتستعمل الفعل في اللفظ دون المعنى ، ومن هذا قول عامر بن الطفيل [١١]:

فلأبغينكم قنا وغوارضاً ولا قبلن الخيل لابة ضرغد

فالضمير في (أبغينكم) منصوب على الأصل ، لوقوع فعل الفاعل عليه ، فهو مفعول به حقاً أما (قناً) فأصل الكلام فيها . (ولأبغينكم بقنٍ)، ولكنه حذف وأوصل الفعل . فالفعل هنا لم يتجاوز فاعله إلى سواه فيوقع حدثه عليه ، وهو لم يعمل إلى ذلك في المعنى وإنما عمل في اللفظ [١٢]. ويستدل على كون الفعل متعدياً بجواز أن يسال فيه (بمن وقع هذا الفعل؟) فيقال مثلاً (بزيد) ولا يكون ذلك في غير المتعدي وهو اللازم . وبمقتضى هذا يكون المفعول به ما وقع عليه فعل الفاعل بحرف الجر أو بغيره ، مع أن إطلاق مصطلح (المفعول به) لا يقع على المجرور كما لا يقع مصطلح (المتعدي) إذا أطلق على الأفعال التي توصل بالحرف وإنما هي لازمة [١٣].

والتعدية أمر لفظي يراد به إيصال الفعل الذي لا يصل بنفسه إلى الاسم فيتعدى بوساطة حرف الجر وانما جعل الفعل اللازم متعديا بهذه الحروف ، لأنها أوصلته إلى ما هو مفعول في المعنى مثلما أوصلته همزة الوصل ، ولا تقتصر التعدية بحرف الجر على الفعل اللازم وإنما يتعدى به الفعل المتعدي كما تعديه همزة النقل إلى مفعول آخر [١٤].

وحرف الجر والمجرور كلاهما في موضع المفعول المنصوب عند سيبويه ، فلولا الحرف لا تنتصب الاسم الذي دخل عليه ؛ لأن موضعه النصب فـ (مررت بزيد) بحكم (مررت زيداً) بدليل نصب المعطوف بعده فيقال :(مررت بزيد وبكراً) [١٥].ومن النحاة من يرى أن المجرور وحده نصب على المفعولية ، مستدلاً بنصب تابعه ، أما حرف الجر فالغاية منه إيصال الفعل إلى المفعول كالهمزة والتضعيف . والقول بأن الجار والمجرور جميعاً في موضع نصب توسعاً في اللفظ ؛ لأن الهمزة والتضعيف من تمام صيغة الفعل وحرف الجر منفصل منه كالجزء من المفعول لاتصاله به ومباشرته إياه [١٦].

وتابع بعض المعاصرين الأقدمين فعدوا ما بعد حرف الجر مفعولاً به ، أو حالة شبه المفعولية أو المفعولية غير المباشرة ، فلا يكون الجر - والحالة هذه – علماً للإضافة وإنما هو لحالة أخرى هي شبه المفعولية ، أو المفعولية غير المباشرة كما يسمونها [١٧]. ولو صح هذا لجاز القول بأنَّ الجر دليل على الفاعلية غير المباشرة في نحو (عجبت من ضرب زيد عمراً) ، لأنَّ (زيداً) فاعل في الأصل وهو مجرور ، ولكان أيضاً دليلاً على الفاعلية غير المباشرة فـ (زيد) و (عمرو) في :

- استسقيت زيداً الماء .
- استطمعت عمراً الخبز .

فاعلان في المعنى ؛ لأن (زيداً هو الساقي) و (عمراً هو الطاعم) ؛ وكذا تقدير الكلام في الآية المباركة :

_ أن تسترضعوا المراضع أولادكم

فـ (أولادكم) فاعل في المعنى ؛ لأنَّهم المرضعون . أمَّا المفعول به الحقيقيّ في الجملة فهو الاسم المنصوب الذي وقع عليه تأثير الفعل فيخرج بهذا الاسم الواقع بعد حرف الجر ؛ لأنَّه ليس منصوباً وإنَّما هو مجرور، وكونه مفعولاً في المعنى[١٨].

أمّا قول سيبويه إنّ الجار والمجرور جميعاً في موضع نصب ، فيفسر بأنّ استقراء اللغة دال على اقتضاء مجيء الفعل ثم الاسم المرفوع وهو الفاعل بعده ثم الاسم المنصوب ويكون مفعولاً به أو حالاً أو تمييزاً أو غيرها فمحل الجار والمجرور محل هذا المنصوب .

وإذا كان المجرور مفعولاً به ؛ لتعدي الفعل اللازم عليه بالحرف فما جدوى تقسيم الأفعال إلى لازمة ومتعدية ما دامت كلها متعدية بهذه الطريقة أو تلك ؟ .

أقول : إنَّ التعدية بالحرف – كما نفهمها – إيصال معنى الفعل إلى الاسم بوساطة حرف الجر .

ومن وسائل التعدية التضمين. والتضمين هو أن يؤدي فعل أو ما في معناه مؤدى فعل آخر أو ما في معناه فيعطي حكمه في التعدية واللزوم[١٩]. والأفعال (أكل) و(اكتال) له القدرة على التعدي بنفسها ولكن قد تتعدى بحرف الجر على ما نلحظه في مثل قوله تعالى: ﴿ وَآتُوا الْيَتَامَى أَمْوَالَهُمْ وَلا تَتَبَدَّلُوا الْخَبِيثَ بِالطَّيِّبِ وَلا تأكلوا أَمْوَالَهُمْ إلى أموالكم إِنَّهُ كَانَ حُوباً كَبِيراً ﴾[٢٠]. و قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ إِذَا اكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ ﴾[٢١] فقد تعدت بوساطة حرفي الجر (إلى) و(على) على الترتيب ، فذهب بعض من النحاة والمفسرين إلى القول بتضمين الفعل ، وقال بعضهم الآخر بتضمين الحرف الذي تعدى بوساطته الفعل. فالفعل (أكل) متعد في الأصل إلى مفعول واحد ، وقد تعدى بـ (إلى) إلى مفعوله الثاني[٢٢]، إلا أن الآراء اختلفت في بيان هذا التعدي، فكان تفسيره على اتجاهين :

الأول : يمثله قول الأخفش : ((والمعنى مع أموالكم)) [٢٣] .

الثاني: يمثله قول الزجاج : ((تأكلوا مال اليتيم بدلاً من مالكم ، وكذلك لا تأكلوا أيضاً أموالهم إلى أموالكم ؛ أي : لا تضيفوا في الأكل إلى أموالكم ؛ أي : إن احتجتم إليها فليس لكم أن تأكلوها مع أموالكم)) [٢٤] .

الذي يبدو أنَّ كلا الاتجاهين قائم على التضمين فمن قال بأنَّ (إلى) بمعنى (مع) فقد ضمن حرف الجر معنى حرف آخر صالح لأن يتعدى به الفعل ، وأما من قال بأن ليأكلوا بمعنى (تضموا أو تضيفوا) فإنما ضمن الفعل (تأكلوا) معنى (تضموا بالأكل) لتصح تعديته بـ (إلى) ، وعندئذ تكون (إلى) قد جاءت على بابها[٢٥]، يلحظ من هذا أنهم قد قيدوا كل فعل بحرف جر يقتصر على ذاته في التعدية ولا يتعدى بغيره .

وفي الحق أن القول بالتضمين يشير إلى تراكيب جديدة متلونة بدلالات مختلفة من المعاني ، ففي التركيب : (لا تأكلوا ... + إلى ...) تضمن الفعل (تأكلوا) معنى الفعل (تضموا) وناب الحرف (إلى) بدل (مع) فترتب على هذا أن نتج تركيب جديد هو وليد فكرة التضمين هكذا :

أ- لا تضموا أموالكم إلى أموالكم

ب- لا تأكلوا أموالهم مع أموالكم

ج – لا تأكلوا أموالهم إلى أموالكم

وكذا نشأ من العلاقات القائمة بين التركيبين (أ ، ب) معنى جديد وتركيب لا يدل دلالته أي من التركيبين السابقين منفرداً ، ذلك ؛ لأن الاستخدام الوظيفي للغة يغير المعنى بسبب تلازمات تركيبية معينة، فالمعنى النحوي لهذا التركيب أفاد سعة المعنى حين عدل عن (مع) إلى (إلى) وضمن (تأكلوا) (تضموا) وأما الفعل (كال) في قوله ((اكتالوا على الناس)) ، فهو صالح للتعدي بنفسه إذ يقال : كلت زيداً الطعام ، ويتعدى أيضاً إلى مفعولين فتدخل اللام على الأول ، ويقال : كلت له الطعام ، وقد يتعدى بـ (من) أو (على) [٢٦] . قال الفراء : ((وهما تعتقبان : على ومن في هذا الموضع ... فإذا قلت اكتلت منك ، فكأنَّه قال : استوفيت منك ، فإذا قال: اكتلت عليك فكأنه قال : أخذت ما عليك)) [٢٧]، وفسر الزمخشري ذلك بإبدال (على) مكان (من)[٢٨]

وأحسب أنَّه لمَّا كان كل من الحرفين (من) و (على) صالحاً للمجيء في سياق الآية المباركة فلا بد أن يكون في إيثار استعمال (على) سببه الذي يمكن أن نلمحه من قول الفراء : فالتركيب (اكتالوا + على + الناس) فيه دلالة على أن الفعل ليس من صالح الشخص : ((فلمَّا كان اكتيالهم من الناس اكتيالاً يضرهم ويتحامل فيه عليهم أبدل على مكان من الدلالة على ذلك)) [٢٩] .

ويبدو أيضاً أن (على) لم يبدل من (من) في هذه الآية ولعل السبب في استعمالها هنا راجع إلى معناها الأساس ؛ وهو الدلالة على الارتفاع والعلو وفي هذا بيان مظهور، وإذا قيل: اكتلت عليك ، كأنه قال: أخذت ما عليك ، وباكتيالهم على الناس إظهار وبيان لمدى ظلمهم وتحاملهم على من يكتالون عليه لأجل أنفسهم ويعزز هذا أن (((على) لاستخدم ... مع الأفعال المعبرة عن السلوك ، لبيان أن مدخولها هو المشير السلبي))[٣٠] . لاسيما وأن الجملة قد سبقت بالويل وهو كلام لا يقال إلا لأصحاب الشر والمهلكة . ومن ثم لم يكن (على) قد أبدلت من (من) ، بل كان وجوده في الجملة ملائماً لطبيعة الاستعمال ؛ هذا يعني أن السياق المتضمن لتركيب (اكتال + على) يحظى بدلالة غير الدلالة التي يوحي بها السياق المتضمن لتركيب (اكتال + من)[٣١].

يستشف ممَّا سبق أنَّ الفعل يتعدى بصورة غير مباشرة بوساطة حرف الجر ، هذه الحروف التي إن استخدمت في تراكيبها الصالحة لها فهي حقيقية في الاستعمال ، وإن استخدمت في تراكيب ليس من طبيعتها الدخول فيها فلا مناص من القول : إن التعبير قد دخل في حيز المجاز[٣٢] . وعندئذ إما أن يؤول الحرف أو يؤول الفعل ليصح تعديته وقد اختلف أهل اللغة في أيّهما أولى ؟ .

فالبصريون يمنعون إنابة الحروف الجارة عن بعضها ، وما اوهم من ذلك فمحمول على تأويل يقبله اللفظ ، أو تضمين الفعل معنى فعل آخر يتعدى بذلك الحرف ، أمَّا الكوفيون فيجوزون نيابة الحروف عن بعضها[٣٣].

يبدو أنَّ جملة الأمر في هذه المسألة راجع إلى التركيب ودلالته ، إذ لا يخفى أنَّ النحاة قالوا : إنَّ للحرف معنى يدل عليه فـ (من) – مثلاً – للتبعيض و (على) للاستعلاء ... وقالوا أيضاً في حد الحرف بأنَّه ما دلَّ على معنى في غيره ، وهذا يعني أنَّه ((لا بد من اعتبار الغير في دلالاتها))[٣٤] فهناك علاقة تربط بين الفعل والحرف ؛ اعني علاقة الفعل بحروف جر مختلفة وعلاقة حرف الجر بأفعال مختلفة ، فيكون السياق هو سيد الموقف والذي يحدث فيه إنشاء علاقات غير متناهية من عناصر متناهية يكاد المعنى لا يتكرر فيها دائماً ، وحروف الجر تبقى جوفاء من دون السياق فهي تعمد إلى السياق لإظهار ما فيها من معنى ؛ فوظيفتها الأساس خلق رابطة بين الفعل واسم بعده فيشترك الفعل والحرف في الدلالة على المعنى الذي يقتضيه التركيب[٣٥]. مثلاً يقال:

(رغبت عن الشيء) ⟸ العلاقة الرابطة بين الفعل والحرف توحي بمعنى عدم إرادة الشيء .

⟹

(رغبت في الشيء) العلاقة الرابطة بين الفعل والحرف توحي بمعنى إرادة الشيء .

يلخص من هذا أنَّ العلاقة بين الفعل والاسم موجودة قبل الحرف وإنَّما يأتي الحرف ليجسد مع الفعل والاسم تلك العلاقة، وعندها يكتسب الحرف نتيجة لوجوده في تراكيب محددة نوعاً من التلازم مع الأفعال ويشكل مع الفعل ضميمة ذات مشتركة ، فالتجوز إذن في تأويل الفعل أو الحرف إنَّما سوغه التركيب لا الإفراد، والمنع إنَّما يكون في حالة الإفراد لا في حالة التركيب[٣٦].

الهوامش

(١) الكليات أبو البقاء الكفوي :٧٣٤.

(٢) ينظر : كتاب سيبويه : ٧١/٤ ، شرح الاشموني : ٢٨٥/٢ ، الفعل في القرآن تعديته ولزومه : ٢٥٩.

(٣) الأعراف : ١٥٥.

(٤) لم اهتدِ إلى معرفة قائل هذا البيت .

(٥) كتاب سيبويه : ١ /٣٨.

(٦) معاني القرآن وإعرابه : ٣١٤/١.

(٧) ينظر : البحر المحيط ، لأبي حيان : ٢١٨/٢.

(٨) الكشاف : ٢٨١/١.

(٩) ينظر : شرح المفصل : ٦٣/٧ .

(١٠) ينظر : شرح المفصل : ٦٧/٧ ، الفعل زمانه وأبنيته : ٨٩.

(١١) ديوانه : ٥٥ .

(١٢) ينظر : كتاب سيبويه : ٢١٤/١ .

(١٣) ينظر : شرح الكافية : للرضي : ٢٧٢/٢ ، التعريفات : ١٥٤ .

(١٤) ينظر : كتاب سيبويه : ١٥٣/١-١٥٤ ، شرح الأشموني : ٢٨٥/٢.

(١٥) ينظر : كتاب سيبويه : ٩٤/١ ، ١٥٣ ، ١٥٨.

([١٦]) ينظر : كشف المشكل في النحو : / ٩٠ ؛ شرح الكافية : للرضي : ٢٧٣/٢.

([١٧]) ينظر : نحو التيسير : ٩٨-٩٩ ؛ مع النحاة وما غاصوا عليه من دقائق اللغة وأسرارها : ١٥٧-١٥٨ .

(١٨) ذهب ابن يعيش إلى أنّ الأفعال المتعدية في الأصل إلى مفعولين ، كأعطى ، منح وأخواتها يكون المفعول الأول فيها فاعلاً في المعنى نحو : أعطيت زيداً درهماً . فزيد فاعل في المعنى ؛ لأنه أخذ الدرهم . وكذلك أفعال الشك (ظنَّ وأخواتها) ، فالمفعول الثاني فيها فاعل بالمعنى ، نحو : ظننت زيداً عالماً .فكان التقدير : ظننت العلم في زيدٍ . وهكذا في سائر الأفعال فالمفعول الثاني هو المفعول الحقيقي . ينظر : شرح المفصل : ٧ / ٦٣.

([١٩]) ينظر : البرهان في علوم القرآن : ٣٨٨/٣ ؛ القواعد العربية مادتها وطريقتها : ١٧٣ ؛ الأفعال في القرآن الكريم : ٩٩/١.

([٢٠]) النساء : ٢ .

([٢١]) المطففين : ٢ .

([٢٢]) ينظر : لسان العرب : ١٩/١٣ ؛ أساس البلاغة : ١٦ .

([٢٣]) معاني القران : ٢٢٤/١ ؛ ينظر : البحر المحيط : لأبي حيان : ١٦٠/٣ ؛ أنوار التنزيل وأسرار التأويل : ١٧٣/١.

([٢٤]) معاني القرآن وإعرابه : ٧/٢

([٢٥]) ينظر : البحر المحيط : ١٦٠/٣ ؛ تناوب حروف الجر في القرآن الكريم : ٨٧ .

([٢٦]) ينظر : البحر المحيط : لأبي حيان : ٨ / ٤٣٩ ؛ المصباح المنير : ٥٤٦/٢.

([٢٧]) معاني القران : ٢٤٦/٣.

([٢٨]) ينظر : الكشاف : ٧١٩/٤ .

([٢٩]) الكشاف : ٧١٩/٤ .

([٣٠]) الفعل في القران الكريم تعديته ولزومه : ٢٣٤.

([٣١]) ينظر : التعبير القرآني : ١٨٥؛ تناوب حروف الجر في القران الكريم : ٨٠ ؛ النص القرآني من الجملة إلى العالم : ٤٨-٤٩ .

([٣٢]) ينظر : الطراز المتضمن لأسرار البلاغة : ٨٧/١-٨٨ ؛ معجم المصطلحات البلاغية : ١٦٦/١.

([٣٣]) ينظر : البرهان في علوم القران : ٣٨٨/٣ ؛ حاشية الصبان : ٢١٠/٢ ؛ مع النحاة وما غاصوا عليه من دقائق اللغة : ١١٤.

([٣٤]) ينظر : معجم المصطلحات البلاغية : ١٦٦/١ .

([٣٥]) ينظر : شرح الكافية : للرضي : ٣١٩/٢ ؛ الأشباه والنظائر : ١٧٦/٣ ؛ الفعل في القران الكريم تعديته ولزومه : ٢٥٢ .

([٣٦]) ينظر : الفعل في القرآن الكريم تعديته ولزومه : ١٣٩ ؛ معجم المصطلحات البلاغية : ١٦٦/١ .

المصادر:

القرآن الكريم.

- أساس البلاغة ، للزمخشري ؛ جار الله محمود بن عمر (ت – ٥٣٨ هـ) ، دار ومطابع الشعب ، القاهرة ، (د . ت)
- الأشباه والنظائر في النحو ، للسيوطي ، ط ٢ ، مطبعة دار المعارف العثمانية ، ١٣٥٩ هـ .
- الأفعال في القرآن الكريم دراسة استقرائية للفعل في القرآن الكريم في جميع قراءاته ، للدكتور عبد الحميد مصطفى السيد ، دار البيان العربي ، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ، الأنباريّ ؛ أبي البركات عبد الرحمن بن محمد (ت – ٥٧٧ هـ) ، ط ٤ ، مطبعة السعادة ، مصر ، ١٣٨٠ هـ – ١٩٦١ م
- البحر المحيط ، لأبي حيان الأندلسي ، الرياض ، المملكة العربية السعودية (د . ت) .
- البرهان في علوم القرآن ، للزركشي ، خرج حديثه وقدم له وعلق عليه مصطفى عبد القادر عطا ، دار الكتب العلمية بيروت ، لبنان ، (د . ت) .
- التعبير القرآني ، للدكتور فاضل صالح السامرائي ، بغداد ، ١٩٨٦– ١٩٨٧م
- التعريفات ، للجرجاني ، علي بن محمد بن علي المعروف بالسيد الشريف (ت ٨١٧هـ) ، دار الشؤون الثقافية العامة ، ١٩٨٦ م .
- تناوب حروف الجر في لغة القرآن ، للدكتور محمد حسن عواد ، ط ١ دار الفرقان ، عمان ، ١٤٠٢ هـ – ١٩٨٢ م .

- حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، للصبان ؛ احمد بن محمد بن علي (ت – ١٢٠٦ هـ) ، دار إحياء الكتب العربية) ، عيسى البابي حلبي .
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك المسمى منهج المسالك الى ألفية ابن مالك ، لنور الدين ؛ أبي الحسن علي بن محمد (ت – ٩٢٩ هـ) ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، ط ٢ ، مطبعة البابي حلي ، مصر ، ١٣٥٨ هـ – ١٩٣٩ م
- شرح كافية ابن الحاجب ، لرضي الدين الاستربادي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، (د . ت) .
- شرح المفصل ، لابن يعيش ؛ موفق الدين بن علي بن يعيش (ت – ٦٤٣ هـ) ، عالم الكتب ، مكتبة المتنبي ، بيروت .
- الفعل زمانه و أبنيته ، للدكتور إبراهيم السامرائي ، ط ٢ ، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٠ هـ – ١٩٨٠ م.
- الفعل في القرآن الكريم تعديته ولزومه ، لأبي اوس إبراهيم الشمسان ، مطبوعات الجامعة الكويتية ، الكويت ، ١٤٠٦ هـ – ١٩٨٦ م .
- القواعد العربية مادتها وطريقتها ، لعبد الحميد السيد ، ط ٢ ، القاهرة ، ١٩٥٢ م .
- كتاب سيبويه ، لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت – ١٨٠ هـ) ، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون ، عالم الكتب ، بيروت ، (د . ت)
- كشف المشكل في النحو ، لعلي بن سليمان بن الحيدرة اليمني (ت – ٥٩٩ هـ) ، تحقيق الدكتور هادي عطية مطر ، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية ، الجمهورية العراقية
- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل ، للزمخشري ؛ جار الله محمود عمر (ت- ٥٣٨ هـ) ، دار الكتاب العربي ، لبنان ، بيروت .
- الكليات ، معجم في المصطلحات والفروق اللغوية ، للكفوي ؛ أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني (ت١٠٩٤ه) ، تحقيق : عدنان درويش ، ومحمد المصري ، مؤسسة الرسالة ، بيروت،١٩٩٨م.
- لسان العرب ، لابن منظور ؛ أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم (ت– ٧١١ هـ)، دار الفكر(د.ت).
- معاني القرآن ، للفراء ؛ أبي زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله الديلمي(ت – ٢٠٧ هـ)، ط ٣، بيروت ، ١٤٠٣ هـ – ١٩٨٣ م .
- معاني القرآن وإعرابه ، للزجاج ؛ أبي إسحاق إبراهيم السري (ت – ٣١١ هـ) ، تحقيق الدكتور عبد الجليل عبده شلبي ، ط ١ ، عالم الكتب ، بيروت ، ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨م
- معجم المصطلحات البلاغية ، للدكتور احمد مطلوب ، مطبعة المجمع العلمي العراقي، بغداد ، ١٤٠٣ هـ ١٩٨٣ م .
- معجم المصطلحات البلاغية ، للدكتور احمد مطلوب ، مطبعة المجمع العلمي العراقي، بغداد ، ١٤٠٣ هـ ١٩٨٣ م .
- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي ، للفيومي ؛ احمد بن محمد بن علي (ت- ٧٧٠) ، المكتبة العلمية ، بيروت ، لبنان .
- مع النحاة وما غاصوا عليه من دقائق اللغة وأسرارها ، لصلاح الدين الزعبلاوي ، منشورات اتحاد العرب ، دمشق ، ١٩٩٢ م
- النص القرآني من الجملة الى العالم ، لوليد منير ، ط ١ ، المعهد العالي للفكر الإسلامي ، القاهرة ، ١٤١٨ هـ – ١٩٩٧ م.
- نحو التيسر (دراسة ونقد منهجي) ، للدكتور أحمد عبد الستار الجواري ، ط ٢ ، مطبعة المجمع العلمي العراقي ، ١٤٠٤ هـ – ١٩٨٤ م .